ثورة اكتوبر الاشتراكية وقضية المـــرأة

جاءت ثورة اكتوبر المجيدة نتيجة لحتمية الحركة التاريخية التي اكتشف قوانينها كل من ماركس وانجلز ولينين ، حيث اصبحت السلطة في الاتحاد السوفييتي للعمال والفلاحين فاحدثت تغيرا جذريا في خريطة العالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتحولت الاشتراكية الى نظام عالمي احرز انتصارات هائلة في كافة المجالات ، ولا يسع المرء ان يتناولها في مقال واحد، وبصفتي في اتحاد لجان المرأة العاملة سالقي ضوءا على بعض ما حققته الاشتراكية لقضية المرأة .

ان ثورة اكتوبر دشنت بداية مرحلة جديدة في النضال من اجل تحرر المرأة فلاول مرة في التاريخ اخذت النساء بالتمتع بالمساواة الحقيقية فكتب لينين قائد الثورة "لناتند وضع النساء ففي هذا الميدان ليس هناك حزب ديمقراطي واحد في العالم ، ولا حتى في اكثر الجمهوريات تقدما، قد فعل في عقود الزمن واحدا في المائة مما فعلناه نحن في اول عام من وجودنا في السلطة" .

فالقضاء على الملكية الخاصة والاستغلال فتحا امام المرأة في النظام الاشتراكي افاق رحبة لنحو حياة حقيقية جديدة تعتبرها ملايين النساء في العالم الراسمالي والدول النامية نموذجا للمساواة الحقيقية، فالنساء في العالم الاشتراكي يساهمن بابداع في كافة فروع الصناعة والزراعة والعلوم والثقافة لبناء مجتمعهن الذى تناول قضية المرأة على اساس علمي طبقي .

وفي غمرة الصراع الايديولوجي العالمي تحاول ابواق البرجوازية وحلفائها تشويه منجزات الثورة الاشتراكية بشكل عام ووضع المرأة في ظل الاشتراكية بشكل خاص ، وجر المرأة في بلدانهم الى عدم الربط بين قضية تحرر المرأة وتحرر المجتمع، الا ان تزايد انخراط النساء في الدول الراسمالية في النضال من اجل السلم وضد الاستغلال اثبت عجز مقولاتهم ، واستطاعت المرأة الفلسطينية بتشكيلها اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية كمنظمة ديمقراطية نسائية تهدف الى تحرر المرأة الفلسطينية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا سد الطريق على هؤلاء وفتح صفحة جديدة في تاريخ الحركة النسوية الفلسطينية تتسم بالجدية والعلمية مستلهمة من تجربة الحركة النسوية في البلدان الاشتراكية والتقدمية ، ومستفيدة من تجربة المرأة الفلسطينية النضالية ولم تفلح هذه الابواق باقناعنا بالبديل لوضع المرأة في النظام الراسمالي وباعترافاتهم الرسمية كالتالي ، هي آخر من توظف واول من تطرد، فالبطالة بين النساء مرتفعة منذ كان عدد النساء اللاتي يبحثن عن عمل في عام ١٩٨٠ يقرب من ثلاثة ملايين امرأة او نصف اجمالي عدد العاطلين عن العمل في بلدان المجموعة الاقتصادية الاوروبية "السوق المشتركة" ولا تشمل هذه الاحصائية النساء المستخدمات بصورة جزئية، ومن اسباب البطالة الجزئية بين النساء الاستيعاب الواطئ للمؤسسات التمهيدية السابقة للمدرسة او غيابها (كما في الولايات المتحدة) فان ١ بالمئة فقط من الامهات العاملات في بريطانيا لديهن فرصة لوضع اطفالهن في دور للحضانة، الى جانب ان القانون لا يكفل للمرأة العودة للعمل بعد انتهاء اجازة الامومة ، كشفت هذه الارقام الجزئية ، عن اللامساواة الاجتماعية — الاقتصادية التي تعيش في ظلها النساء هناك رغم احتواء دساتير العديد من هذه الدول على كلام براق حول المساواة بين جميع المواطنين رجالا ونساء في جميع الحقوق.. الا ان الواقع العملي يكشف قباحة هذا الكذب .

بينما بلد ثورة اكتوبر والمنظومة الاشتراكية تعمل باطراد لرفع مستوى شعوبها عامة ونسائها بشكل خاص فقد ورد في برنامج عمل كوبنهاجن "ان النساء في البلدان الاشتراكية يتمتعن بحقوق اكثر في مجال التعلم والتاهيل المهني واعادة التاهيل، فرص العمل والاجر المتساوى، وتساوى الفرص واجازات الامومة مضمون للعاملات، ويزداد باستمرار عدد المدارس ودور الحضانة ، ورياض الاطفال وتوفر تجربة الدول الاشتراكية وخبرتها خلال السنوات الست الماضية ثروة مادية للدراسة والمقارنة" .

وهذا ينسجم كليا مع ما جاء في دستور الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية حول الحقوق المتساوية للمرأة والرجل : وتؤكد هذا الاحصائيات التالية : فحق العمل ليس معلنا فحسب، بل هو حق مضمون اجتماعيا واقتصاديا وقانونيا، وتتمثل مشاركة النساء في العمل المنظم بالارقام كالتالي ، اشتغال ٨٧٫٦ بالمئة من سائر النساء القادرات بدنيا في المانيا الديمقراطية، ٩٣٫٦ بالمئة في الاتحاد السوفييتي حيث ان ١٥٫٥ بالمئة من العاملين السوفيات هن من النساء، وتتسع دور الحضانة في الاتحاد السوفييتي ورياض الاطفال لاكثر من ١٥ مليون طفل وستزيد في عام ١٩٨٥ لتضم ١٧ مليون وتساهم المرأة هناك فعليا في العمل السياسي،في بلغاريا تشكل النساء ١٩ بالمئة من نواب مجلس الشعب، وفي منغوليا ٢٣ بالمئة من نواب البرلمان "خورال" وفي الاتحاد السوفييتي تشكل ٢٢ بالمئة من النواب في مجلس السوفييت الاعلى "اعلى هيئة سلطة في الدولة" وفي المانيا الديمقراطية ثمة نائبة من بين كل ثلاثة نواب ، ان هذه الارقام والوقائع ، تبين لنا طريق المستقبل نحن النساء الفلسطينيات

. . . . . .

"آمال ..

المواجع :

١. مجلة الوقت — مصادر مختلفة — وضع النساء في النظامين —
- وثائق مؤتمر النسائي العالمي/ براغ ٢٠ — ٨ تشرين اول ٨١
- المؤلفات الكاملة .المجلد ٢٩ ص ٤٢٨

تخـــريـــج دورة خيـــاطـــة

اقامت لجنة المرأة العاملة في قرية عطارة بتاريخ ٢٢/١٠ حفل تخريج لطالبات دورة الخياطة التي استمرت ستة شهور . هذا وحضر الاحتفال مندوبات عن لجنة منطقة رام الله وعضوات الهيئة الادارية والهيئة العامة في القرية . وقد تضمن الاحتفال كلمة مندوبة منطقة رام الله تناولت فيها اهداف الدورة واهداف الاتحاد وانجازاته والوضع السياسي الراهن . كما القت مندوبة عن الهيئة الادارية للجنة المرأة في القرية كلمة شكر لمعلمة الدورة وتهنئة للخريجات

على الطريق

بلديـــة القـــدس والشهادات الجديدة

للديمقراطيـــة الاسرائيلية تفانين ، من الفعل "تفنن" ، كل واحدة منها ابدع من اختها . آخرها كان شهادة التاهيل الجديدة التي تطلبها بلدية القدس من موظفي دوائرها العرب كشرط للاستمرار في الوظيفة. والى اول الحكاية.

فشلت كل اساليب الدعاية والاغراء بما فيها الرشاوى المستورة كشق شوارع وتعبيدها ، وانجاز توصيل خدمات ، طال انتظار اصحابها، وغيرها او الرشاوى المكشوفة كالدفعات الفورية لمبلغ ٤٠ الف شيكل لصاحب بيت يفتحه لاستقبال الجيران لسماع دعاية انتخابية ، غير لزوم الضيافة ، وغيرها ايضا كثير.. ففشلت كل هذه الاساليب في "جذب" ابن القدس العربية الى صندوق انتخابات بلدية القدس الاسرائيلية. وبسبب هذا الفشل خرجت "التفنينة البديعة".

ان يستعصي فهم موقف ابناء القدس العربية على مسؤولي بلدية القدس الاسرائيلية ومسؤولي حكومتهم فذلك امر يخصهم هم. ابناء القدس اكدوا بالملموس مثابرتهم على رفض ضم مدينتهم وتاكيد ان مصلحتهم الحقيقية هي في مستقبل القدس العربية عاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة. وذهابهم طوعا الى صندوق الانتخابات يعني اقرارا وقبولا بالضم وهو امر مناقض لقيامهم بدفع تشكيلة الضرائب البلدية الواسعة على خدمات لا يقرون بتقدم مستواها، رغم الدعاية البلدية المكثفة ، فذلك امر ليس باليد حيلة لدفعه حاليا .

امام المقاطعة الشاملة رأت البلدية ان تقتنص اصوات العاملين في دوائرها ، وهم بضعة الاف، باستخدام حيلة، ظنوها ذكية وهنا نعود الى "التفنينة البديعة". فحين يتقدم المرء لشغل وظيفة فان الامر يتطلب تقديم شهادات معينة اكاديمية او مهنية حسب نوع الوظيفة. اما الاستمرار في وظيفة شغلها منذ سنين فالامر بداهة لا يحتاج لشهادات جديدة ، بل الى دورات تاهيل واكتساب خبرة..الخ ديمقراطية اسرائيل تقول غير ذلك .

الدعاية الانتخابية بين ابناء القدس العربية تركزت على ان ممارسة الموظف "لحقه" الانتخابي، ووجود ختم الانتخابات على هويته هي شهادة اكاديمية عليا هي الاولى من نوعها في العالم- يتطلبها البقاء في وظيفته ، حتى ولو كان على حافة التقاعد.

هذه "التفنينة البديعة" ليست جديدة ، جربت في الانتخابات الماضية والتي قبلها ولم تنجح. والان انتهت الانتخابات والاف من العاملين في دوائر البلدية لم يحصلوا على هذه الشهادة الاكاديمية العالية والفريدة. ومن جديد يستعصي فهم هذا الموقف على مسؤولي البلدية وزملائهم لن يفهموا ان هؤلاء الموظفين يرون مصلحتهم ومستقبلهم مع الدولة الفلسطينية العتيدة بعاصمتها القدس العربية.

والحديث يجر حديثا والشيء بالشيء يذكر كما يقال. فالديمقراطية الاسرائيلية تؤدى منذ زمن طويل دور الحماية للديمقراطيات العربية كالديمقراطية السعودية النفطية. والديمقراطية السعودية ، رغم جبروتها النفطي ، وجبروت جيش الدفاع الاسرائيلي ، والاواكس الامريكية ، لم تستطع تحمل خطر بضع كرتات للمرأة العاملة الفلسطينية ، في حقيبة يد سيدة تعبر الارض السعودية ، في طريقها الى عملها مع زوجها واطفالها ، واكبرهم لم يكمل السادسة.

جاءت السيدة الى الضفة في